

المونيتور: بريطانيا تفرض عقوبات على شبكة إماراتية متهمه بمساعدة روسيا في تحقيق أرباح من الذهب



السبت 11 نوفمبر 2023 08:03 م

قال موقع "المونيتور"، إن بريطانيا فرضت عقوبات على شبكة من الشركات مقرها في الإمارات تتهمها بالمسؤولية عن تحويل أكثر من 300 مليون دولار من عائدات الذهب إلى روسيا، مما يساعد في تعزيز قوتها الاقتصادية ودعم حربها ضد أوكرانيا [1] وأوضح الموقع في تقرير كتبه "جاك داتون" أن العقوبات الجديدة التي أعلنتها وزارة الخارجية البريطانية استهدفت 29 فردًا وشركة تعمل في قطاعات الذهب والنفط والقطاعات الاستراتيجية في روسيا وتدعمها [2] وقالت الوزارة، إن هذه القطاعات لها علاقات وثيقة مع الكرملين وتعمل بمثابة "مصادر إيرادات مهمة" لحربه على أوكرانيا [3] وقال مكتب الخارجية والكونولت والتنمية في المملكة المتحدة، إن الذهب يعد مصدر دخل مهم للمجهود الحربي الروسي - وهو الأعلى قيمة بعد النفط والغاز، بقيمة 15.5 مليار دولار للاقتصاد الروسي في عام 2021.

تم فرض عقوبات على الشبكة المتهمه بتوجيه عائدات الذهب إلى روسيا، من قبل وزارة الخارجية [4] وكجزء من هذا، تم استهداف شركة الذهب "بالوما بريشس" والشخص الرئيسي وراء المجموعة، "هوارد جون بيكر".

وأفاد موقع "المونيتور" في سبتمبر، أن روسيا كانت المورد الرئيسي للذهب إلى الإمارات في عام 2022، متجاوزة الموردين الرئيسيين السابقين، بما في ذلك مالي وزيمبابوي وغانا، وسط العقوبات المفروضة على موسكو بسبب غزوها لأوكرانيا [5] وردًا على سؤال عما إذا كانت وزارة الخارجية والتعاون الدولي تمارس مزيدًا من الضغوط على الإمارات لقمع الشركات التي تدعي أنها تساعد جهود الحرب الروسية، قال المتحدث باسم حكومة المملكة المتحدة للمونيتور: "كثفت المملكة المتحدة مشاركتها الدبلوماسية مع الإمارات والشركاء الدوليين الآخرين لمعالجة مشكلة المحاولات الروسية للتهرب من العقوبات، وقد شهدنا منذ ذلك الحين تقدمًا إيجابيًا".

كما فرضت المملكة المتحدة عقوبات على اثنتين من أكبر شركات إنتاج الذهب في روسيا، وهما "نورد جولد" و"هايلاند جولد مايننج"، إلى جانب القلة الروسية "فلاديسلاف سفيبلوف" و"كونستانتين ستروكوف".

وأصدرت الوكالة الوطنية البريطانية لمكافحة الجريمة أيضًا تحذيرًا لزيادة الوعي بأساليب التهرب الشائعة التي يستخدمها العاملون في روسيا في صناعة الذهب [6] ويدعو التحذير الشركات إلى الإبلاغ عن أي نشاط مشبوه، بما في ذلك أي محاولات لخرق العقوبات [7] وقال وزير الخارجية البريطاني "جيمس كليفرلي" في بيان: "تستمر العقوبات في توجيه ضربة قوية لاقتصاد الحرب في الكرملين، حيث تحرم "بوتين" حتى الآن من أكثر من 400 مليار دولار لتمويل غزوه غير القانوني لأوكرانيا [8] لكن علينا أن نواصل تشديد الخناق على موسكو".

وأضاف "كليفرلي": "ستضرب عقوبات اليوم أولئك الذين قدموا العون لبوتين من خلال مساعدته على تقليل تأثير عقوباتنا على الذهب والنفط الروسي - وهما مصدران مهمان لإيرادات آلة الحرب الروسية".

غالبًا ما تفرض الولايات المتحدة عقوبات على الكيانات إلى جانب المملكة المتحدة [9] في 3 نوفمبر، شددت الولايات المتحدة قبضتها على سلاسل التوريد الدولية الروسية من خلال فرض عقوبات على أكثر من 200 فرد وشركة، بما في ذلك كيانات في الإمارات وتركيا، تدعي أنها تساعد موسكو في جهودها الحربية ضد أوكرانيا [10]

وشملت الشركات الإماراتية الخاضعة للعقوبات لشركة "ديم لايت تريدينج"، وهي شركة يُزعم أنها زودت شركتين مقرهما روسيا بشحنات متعددة من المكونات الإلكترونية "ذات الأولوية العالية" التي حددها بنك التسويات الدولية، والتي يحدد وضعها مكتب الصناعة والأمن والتجارة في وزارة الخارجية [11]

<https://www.al-monitor.com/originals/2023/11/uk-sanctions-uae-network-accused-helping-russia-make-gold-profits>